مجلس النواب في اجتماعه أمس برئاسة يحيى الراعي :

إقرار الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م

تشكيل لجنة مشتركة من البرلمان والحكومة لدراسة سعر الديزل

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي وبحضور رئيس حكومة الوفاق الوطني الأخ محمد سالم باسندوة وأعضاء الحكومة الموازنة العامة للدولة وملحقاتها للسنة المالية 2012م و بعد التصويت عليه باباً باباً وعلى مشاريع قوانين الربط وبعد التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس الخاصة بالموازنة للعام المالي 2012م.

جاء ذلك بعد مناقشة عامة جادة ومسئولة من قبل أعضاء المجلس الذين تقدموا بجملة من الآراء والملاحظات لإثراء مشاريع الموازنة بالأفكار الإيجابية .

كما أقر المجلس تشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب والحكومة برئاسة رئيسي مجلسي النواب والوزراء تتولى دراسة سعر مادة الديزل وتقديم نتائج ذلك إلى مجلس النواب .

وكان رئيس مجلس النواب قد تحدث في بداية الجلسة مرحباً برئيس وأعضاء حكومة الوفاق الوطني مؤكداً أن اللقاءات المتواصلة بين أعضاء مجلس النواب والحكومة يعد ظاهرة صحية ويخدم وحدة الوطن وبناءه وتنميته وترسيخ عوامل أمنه واستقراره والأهداف المشتركة للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

رئيس الوزراء يؤكد التزام الحكومة بتوصيات البرلمان

عجز الموازنة بلغ (561) ملياراً و(611) مليوناً

من جانبه تحدث بالجلسة رئيس حكومة الوفاق الوطني الأخ محمد سالم باسندوة مؤكداً أهمية التكامل والتضامن بين مجلسي النواب والوزراء ..مشدداً على التعاون بين أعضائهما من أجل المصلحة الوطنية وليس من أجل أفراد أو مصالح شخصية .

وأثنى على جهود المجلس في مناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة .. مشيراً إلى التزام الحكومة بتوصيات المجلس بشأن الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012م.

وبلغ تقدير جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ تريليونين ومائة وأحدى عشر ملياراً ومائة وتسعة وعشرين مليوناً وأربعمائة وثلاثة وخمسين ألف ريال.

كما بلغت جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ تريليونين وستمائة واثنين وسبعين ملياراً وسبعمائة وأربعين مليوناً وسبعمائة وثلاثة وسبعين ألف ريال.

فيما قدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ خمسمائة وواحد وستين ملياراً وستمائة وأحدى عشر مليوناً وثلاثمائة وعشرين ألف ريال.

وفيما يتعلق بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2012م فقد قدر إجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ خمسمائة وأربعة وثلاثين ملياراً وخمسمائة وعشرة ملايين وخمسمائة وثلاثة وثلاثين ألف ريال.

ويقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2012م بمبلغ مائة وعشرة مليارات وأربعمائة واثنين وسبعمائة وتسعة وسبعين ألف ريال.

أما فيما يتعلق بربط موازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2012م فقد بلغ إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ أربعة تريليونات ومائتين وثلاثة وثلاثين ملياراً وواحد وخمسين مليوناً ومائتين وأربعة عشر ألف ريال.

وقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ مائتين وثلاثة وسبعين ملياراً وثلاثمائة وواحد وخمسين مليوناً وأربعمائة ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ مائتين وخمسة مليارات ومائتين وخمسة وتسعين مليون وخمسمائة وثمانين ألف ريال.

كما قدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ ثلاثة مليارات وستمائة واثنين وسبعين مليوناً ومائة وثلاثة عشر ألف ريال لا غير عجزا معانا.

وتقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ واحد وستين مليار وثلاثمائة وخمسة وأربعين مليوناً وواحد وعشرين ألف ريال

كما بلغ إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ مائة وخمسة وسبعين ملياراً وستة وسبعين مليوناً وثمانمائة وسبعة وتسعين ألف ريال.

ويقدر إجمال فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ ثمانية مليارات وأربعمائة وواحد وعشرين مليوناً وثلاثمائة وخمسين ألف ريال .

وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ ثلاثة مليارات وخمسمائة وثمانية وخمسين مليوناً وعشرين ألف ريال .

كما قدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ ثلاثة وثلاثين ملياراً وتسعمائة وأحد عشر مليون ريال.

وتبلغ مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ واحد وثلاثين ملياراً ومائة وواحد وخمسين مليوناً وستمائة وثلاثة وخمسين ألف ريال أما اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ مائة وثلاثة وأربعين ملياراً وتسعمائة وثمانين مليوناً ومائتين وخمسة وثمانين ألف ريال.

ويقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية 2012م بمبلغ عشرة مليارات وأربعمائة مليون ومائة ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ مليار ومائتين وتسعة وتسعين مليوناً ومائة واثنين وسبعين ألف ريال.

وفيما يلي توصيات المجلس المتخذة بشأن الموازنة على موازنات العام الماضي 2012م والتي التزم بها الجانب الحكومي :

أ- التوصيات المتعلقة بالبيان المالي :

1 - سرعة إعداد خطة اقتصادية ومالية طارئة واستثنائية لفترة انتقالية قادمة ، تكون أساساً تستند عليه جهود الحكومة لمعالجة وتجاوز الصعوبات والتحديات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية ، وتبنى عليها مشاريع موازنات الأعوام القادمة ، وبما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة ، وتوجيهها نحو أولويات وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة الانتقالية ، وبما يعيد الاستقرار الاقتصادي والمالي ، وإنعاش الاقتصاد والاستثمار والتسريع بالنمو والتخفيف من مشاكل الفقر والبطالة .

2 - العمل على تعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص ومعاملته كشريك أساسي في عملية التنمية في المرحلة القادمة ، وتهيئة مناخ الاستثمار وأداء الأعمال ، وإزالة كافة الصعوبات والتحديات التي تواجه نشاط الإنتاج والاستثمار لاسيما في الجوانب المتصلة بمشاكل الأراضي والقضاء والإدارة والأمن وخلافه ، بما يفضي بمجمله إلى قيام القطاع الخاص بأخذ زمام المبادرة الاقتصادية وقيادة عملية النمو والتنمية ، وخلق فرص العمل والحد من البطالة .

3 - تعزيز كفاءة وفاعلية أدوات السياسة المالية والحد من نمو الإنفاق الجاري ورفع كفاءة تخصيص الموارد وتنميتها ، وتحسين مستوى استغلال الموارد المتاحة من القروض والمنح والمساعدات الخارجية .

4 - الحد من تراكم المديونية الداخلية والخارجية والأعباء المترتبة عليها ، ومحاصرة عجز الموازنة وجعله في الحدود الآمنة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، وعدم تمويل العجز من مصادر غير حقيقية وتضخمية.

5 - اتخاذ الخطوات الفاعلة الهادفة إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد ، وإشراك مؤسسات الدولة المختلفة والهيئات ومنظمات المجتمع المدني في جهود الحكومة لمكافحة الفساد ، وتنفيذ توصيات المجلس بهذا الخصوص.

6 - إيلاء القطاع النقدي والائتماني أهمية خاصة بما يسهم من تعزيز دور وأدوات السياسة النقدية غير المباشرة في تحقيق أهدافها الرامية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم وضبط معدل نمو العرض النقدي ، وتوفير السيولة اللازمة للمعاملات الاقتصادية وزيادة النمو والاستثمار ، والعمل على منع المضاربة بالعملة الوطنية ، والحد من تقلب قيمتها ، بما يؤمن ويعزز من ثقة رجال الأعمال والمستثمرين وأفراد المجتمع بالعملة الوطنية .

7 - العمل على رفع كفاءة الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في تحقيق الوساطة المالية وتوفير التمويلات الائتمانية التي يحتاجها القطاع الخاص والمستثمرون ، والاهتمام بوجه خاص بجوانب التمويل الصغير والأصغر ، الذي يلعب دوراً كبيراً في الحد من تنامي رقعة الفقر والبطالة ، وتشجيع البنوك المحلية في الدخول إلى هذا المجال ، وتعزيز وتقوية الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لممارسة هذا النشاط مستقبلاً .

ب- التوصيات المتعلقة بموازنة السلطة المركزية:

أولاً : يؤكد المجلس على كافة التوصيات التي أقرها والتزمت بها الحكومات السابقة وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير .

ثانياً : يوصي المجلس الحكومة بالأتي:

1 - الإسراع في استكمال تنظيف كشف الراتب من الوظائف الوهمية والمزدوجة في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وضرورة إخضاع كافة إجراءات التوظيف سواءً في السلك المدني أو العسكري للإجراءات والشروط القانونية وعدم السماح بتجاوز أحكام القوانين واللوائح النافذة بأي حال من الأحوال .

2 - ضرورة إدراج مشاريع الكهرباء والمياه والطرق التي كانت معتمدة في البرنامج الاستثماري للسنة المالية 2011م والتي أسقطت من البرنامج الاستثماري للسنة المالية 2012م بحيث تعطى الأولوية في التنفيذ .

3 - إلزام وزارة المالية بتنفيذ توجيهات فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بموازنة السلطة القضائية للسنة المالية 2012م .

4 - اعتماد موازنة المجلس بالرقم الذي أقره وأبلغه لوزارة المالية برسالته رقم (12) وتاريخ 24/1/2012م وفقاً لاحكام اللائحة الداخلية للمجلس.

5 - ضرورة تنمية الموارد الذاتية غير النفطية وخاصة في القطاعات الواعدة (الأسماك والمعادن والزراعة والسياحة) حتى لا يظل اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية التي هي معرضة للتذبذب في أسعارها وكمياتها .

6 - إلزام الحكومة بإغلاق الحسابات الخاصة المخالفة للدستور والقوانين النافذة وتوريد أرصدتها إلى الخزينة العامة للدولة وبالأخص حساب توريد رسوم نقل النفط (مأرب – رأس عيسى).

7 - إعادة النظر ومعالجة ما ورد في الموازنة العامة في مجال الاستخدامات التي اعتبرت خارج القانون والدستور.

8 - وضع آلية فاعلة لمكافحة الفساد وبالأخص في مجال تهريب المشتقات النفطية والتهرب الضريبي والجمركي.

9 - تطبيق آلية تسليم مرتبات جميع العاملين بأجهزة الدولة المدنية والعسكرية عبر البريد والمصارف الوطنية.

10 - إعادة ما تم استقطاعه من موازنة جهاز الأمن القومي وإضافة ما تم إضافته أسوة بجهاز الأمن السياسي.

11 - تقديم مشروع قانون ينظم سوق الصرافة.

12 - إعادة الاعتمادات التي تم تنزيلها من ميزانية الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.

13 - حل مشكلة الموظفين الجدد وكذلك العاملين بالتعاقد واعتماد مستحقاتهم المالية.

14 - تنفيذ أوامر رئيس الجمهورية المتعلقة باعتماد مرتبات المشايخ والوجاهات الاجتماعية .

15 - اعتماد هيئة واحدة تسمى الهيئة العليا للغذاء والدواء تتولى عملية الفحص في المنافذ البرية والبحرية والجوية لكل المدخلات الغذائية والدوائية وتوفير المختبرات اللازمة للفحص في مختلف المنافذ.

16 - إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة بما يحقق الشفافية والوضوح في التقديرات في مجال الموارد والاستخدامات.

17 - يكلف المجلس لجنته المالية لدراسة البيانات الخاصة بكميات ودعم المشتقات النفطية المستهلكة محلياً والاستعانة بمن تراه وتقديم تقرير للمجلس بذلك في موعد أقصاه شهر يونيو 2012م.

ج- التوصيات المتعلقة بموازنة السلطة المحلية:

أولاً : يؤكد المجلس على كافة التوصيات التي التزمت بها الحكومات السابقة وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير .

ثانياً : يوصي المجلس بالآتي :

1 - أهمية قيام الحكومة بمعالجة الإختلالات المتعلقة بالموارد الذاتية للسلطة المحلية سواءً كانت تشريعية أو إدارية .

2 - ضرورة زيادة الدعم المركزي الرأسمالي للسلطة المحلية للتمكن من القيام بالدور المؤمل منها والموكل إليها على صعيد التنمية المحلية ، كما تؤكد على أهمية إضافة الوفر الذي تحقق في الباب الرابع (الاستخدامات الرأسمالية) للعام 2011م إلى موازنة العام 2012م باعتباره رصيداً مرحلاً للوحدات الإدارية .

3 - ضرورة رصد الإعتمادات الكافية للمجالس المحلية كي تتمكن من القيام بالمهام التي أوكله إليها قانون السلطة المحلية في مجال الرقابة والإشراف على أداء الأجهزة التنفيذية بالوحدات الإدارية .. كما يؤكد المجلس سرعة معالجة أوضاع موظفي المجالس المحلية السابقين وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (107) لسنة 2009م بهذا الخصوص .

4 - ضرورة توزيع إيرادات زكاة الباطن على مؤسسات وشركات القطاع العام والمختلط والخاص على الوحدات الإدارية التي يوجد بها فروع لتلك المؤسسات والشركات وعدم استحواذ أمانة العاصمة على هذا المصدر الإيرادي وحرمان الوحدات الإدارية الأخرى .

5 - سرعة إنجاز مشروع قانون الزكاة وتقديمه لمجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه.

د- التوصيات المتعلقة بموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة:

أولاً : يؤكد المجلس عدم جدية الحكومة في تنفيذ توصيات المجلس المتكررة وعدم تنفيذ ما نصت عليه لائحة المجلس فيما يتعلق بالتوصيات ودليلاً على ذلك عدم تنفيذ توصيات المجلس السابقة المتمثلة في :

1 - إلزام الحكومة ممثلة بوزارة الأوقاف بعدم اعتماد أي مخصصات جديدة في موازناتها لمشروع حصر وتوثيق أراضي وممتلكات الأوقاف إلا بعد تقييم ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية .

2 - توجيه كل من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين بالتوقف عن بناء الفروع الخاصة بهم في المحافظات والاستفادة من المجمعات الحكومية في تلك المحافظات لضمان عدم ازدواجية الصرف لهذه الأغراض .

3 - إلزام الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بسرعة استكمال مشروع النظام الآلي المتكامل وتعميمه على

←

توصيات المجلس المتعلقة بالبيان المالي :

إعداد خطة اقتصادية ومالية طارئة لفترة انتقالية قادمة

تعزيز مشاركة القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية

الحد من نمو الإنفاق الجاري ومحاصرة عجز الموازنة

التوصيات المتعلقة بموازنة السلطة المركزية :

حل مشكلة الموظفين الجدد والعاملين بالتعاقد واعتماد مستحقاتهم المالية

تنمية الموارد الذاتية غير النفطية

إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة بما يحقق الشفافية